MENA FCCG
Making a Collective Impact

ميثـــــاق مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

I. مقدمة

ان للجرائم المالية[1] نتائج وخيمة سواء اكانت اجتماعية، او اقتصادية، او سياسية، كما و انها تشكل خطرا و تهديدا على الامن الوطني للدول و ذلك لكونها تعد الوسيلة و الوقود للتجارة غير المشروعة في المواد المخدرة (المخدرات) و السلاح، و الاشخاص و الكيانات الارهابية، و المجموعات الاجرامية التي تسعى الى زيادة نطاق مشاريعها الاجرامية. هذا و يتطلب الدور الجوهري الذي تقوم به المؤسسات المالية في مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب، تطبيق تدابير استباقية و فعالة تشتمل على اليات حماية وقائية و على مستوى عالي من الجهوزية لايقاف التدفقات المالية الغير مشروعة. و تشمل هذه التدابير الاستثمار المعمق بالموارد البشرية لزيادة كفائتها و فعاليتها.

II. غاية المجموعة

جعلت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب من اولى اولوياتها و هي ملتزمة ببذل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ان حماية سمعة و مكانة المؤسسات المالية العاملة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا امر من الاهمية بمكان بحيث يعد ضروريا لنموها و تطورها. من أهم غايات هذه المجموعة: تعزيز الثقة بنزاهة و سلامة القطاع المالي و المصرفي، و وقف الموارد المتوافرة للإرهابيين، و تضييق الخناق على الاشخاص و الكيانات الاجرامية بشكل يمنعهم من الاستفادة من نشاطاتهم غير المشروعة.

هذا و يتم تحقيق أهداف المجموعة من خلال تعزيز الوعي بالجرائم المالية و تطوير دليل شمولي عملي لذلك. نقوم بمشاركة هذه المعلومات فيما بيننا و مع شركائنا الاستراتيجيين بهدف التعامل و تخطي التحديات و المخاطر التي يواجهها مجتمع ادارات الامتثال في مكافحة الجرائم المالية و لإحداث تغيير ايجابي. و بناء على ما تقدم، فان عملنا يستند الى ثلاثة لبنات اساسية: المصداقية، و النزاهة، و الثقة لاحداث اثر جماعي ايجابي.

III. أهداف المجموعة

- مناقشة التحديات ذات العلاقة و التي تواجهها المؤسسات المالية والعمل ضمن إطار بحثي وعلمي منهجي بحيث تصبح المرجعية فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- رفع مستوى ثقة المؤسسات و الجهات العالمية بأن هنالك مؤسسات في هذه المنطقة تتفهم قلقهم و تعمل معا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا لجعلها مناخا امنا للأعمال.
- ان تعمل كحلقة وصل او قناة تغذية راجعة ما بين القطاع الخاص من جهة و المؤسسات / الجهات الخارجية / الدولية و الجهات الرقابية من جهة أخرى، مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، و مجموعة وولفسبيرغ، الخ.
- تقديم مساعدة تقنية للبنوك في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطوير برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لديها.

[1] تتمثل الجرائم المالية بالجرائم الخطيرة و مخالفة القوانين و التعليمات و الممارسات العالمية، حيث يتوجب على المؤسسات المالية التعرف عليها و الابلاغ عنها، و تشمل غسل الاموال (تبييض الاموال)، و تمويل الارهاب، و الفساد، و الاحتيال، و التهرب الضريبي، و مخالفة برامج الحظر و العقوبات الاقتصادية، الخ.

IV. مخرجات الاجتماعات

- تطوير فهم أفضل للجرائم المالية و ترجمة ذلك الى مؤشرات للمخاطر و تيبيوليجيات خاصة بمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- تداول و مناقشة التحديات الاقليمية، بما في ذلك القوانين و التعليمات العالمية او العابرة للحدود و التي لا تنسجم مع القوانين و التعليمات المحلية و وضع توصيات حول افضل السبل للالتزام بها.
- تبادل الخبرات بهدف تعزيز الاليات المتبعة في تحويل البيانات الخام الى معلومات تحريات مالية حول الجرائم المالية ذات دلالة (مثال ذلك: انظمة مراقبة العمليات المالية لمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، اليات الربط التحليلي، القواعد والسناريوهات، الخ).
- التعامل مع التحديات الخاصة بالمنطقة و تطوير "نماذج اليات" لتحقيق الامتثال تشتمل على توجيهات و أدلة لتعزيز التدريب و التوعية.
- اصدار اوراق عمل و نشر مقالات لتعزيز التوعية حول مكافحة الجرائم المالية (و مثال ذلك: نشرات توعوية عالمية، الخ)

V. مناصب رئيسية/شروط التعيين

رئيس المجموعة

يشغل أمين عام إتحاد المصارف العربية منصب رئيس المجموعة بشكل دائم.

نائب رئيس المجموعة

يتم تحديد هذا المنصب بالانتخاب. على نائب رئيس المجموعة أن يكون من مؤسسة عضو في "المجموعة" وأن يشغل هذا المنصب لمدة سنتين تبدأ فوراً بعد إنتخابه في الاجتماع السنوي و لحين الاجتماع السنوي الذي يتم فيه انتخاب نائب رئيس جديد للمجموعة أو الاتفاق على إبقاء نائب الرئيس القائم في منصبه (أي التجديد) في حال عدم وجود اعتراض على ذلك.

سكرتير المجموعة

تتعلق مسؤوليات سكرتير المجموعة، المنتخب من قبل الأعضاء، بإدارة الشؤون الإدارية للمجموعة، بما في ذلك:

- إرسال دعوات الاجتماع إلى الأعضاء قبل الاجتماع.
- طلب بنود جدول الأعمال من المجموعة واعداد مسودة جدول الأعمال لمراجعتها من قبل نائب الرئيس. سيتم الموافقة على جدول الأعمال النهائي من قبل الرئيس / نائب الرئيس.
- توثيق محضر الاجتماع وتوزيعه على الأعضاء خلال أسبوعين من تاريخ الاجتماع.
- الحفاظ على وتحديث الوثائق الحاكمة للمجموعة والحصول على موافقة الأعضاء على أساس سنوي على أي تغييرات جوهرية.
- إدارة منافذ المجموعة عبر الإنترنت (مثل موقع الويب ، LinkedIn) بما في ذلك ما يتعلق بصياغة ونشر البيانات الصحفية.
- أداء ضمان الجودة على مطبوعات المجموعة بما في ذلك ما يتعلق بتصميم العلامة التجارية.

- تسهيل التنسيق والتواصل بين الرئيس ونائب الرئيس والشركاء الاستراتيجيين والأعضاء.

أمين صندوق

أمين الصندوق، المنتخب من قبل الأعضاء، هو المسؤول عن إدارة الشؤون المالية للمجموعة وتقديم بيانات المعاملات للأعضاء لمراجعتها على أساس سنوي.

الشريك الاستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا - اتحاد المصارف العربية

إن اتحاد المصارف العربية هو الجهة الوحيدة التي تغطي كافة الدول العربية، وهو اتحاد معترف به دولياً، ويسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات والأنظمة المعترف بها دولياً، وذلك عبر ممارسات مصرفية سليمة. ويضم اتحاد المصارف العربية أكثر من 350 عضواً من ضمنها المصارف والمصارف المركزية والجمعيات المصرفية من مختلف أنحاء العالم العربي، ما يجعله أكبر تجمع مصرفي ومالي في المنطقة. دور اتحاد المصارف العربية في هذه المجموعة هو:

- تعيين الأفراد المؤهلين لدعم DCEO كجزء من اللجنة الاستشارية.
- دعم أهداف المجموعة والعمل داخل مجتمعاتها.
- تسهيل الاتصالات مع الهيئات الحكومية الدولية أو المحلية والهيئات التنظيمية والمنظمات المتخصصة.
- مساعدة المجموعة في الانخراط في العلاقات العامة ومبادرات التواصل.
- التعاون، عند الاقتضاء، في المساعي المشتركة مثل البحوث والدراسات الاستقصائية والتقارير.
- التعاون مع المجموعة بشأن مبادرات التعلم والتوعية بما في ذلك من خلال العروض التقديمية التي يقدمها خبراء المجموعة في مؤتمرات اتحاد المصارف العربية.

شريك استراتيجي - LSEG

يكون دور LSEG (قسم إدارة المخاطر) في هذه المجموعة هو دور طرف ثالث محايد. لقد خدمت LSEG مجتمع الجرائم المالية والامتثال في المنطقة لسنوات عديدة وتعتبر من المدافعين عن أفضل الممارسات العالمية. دورهم في المجموعة هو:

- تعيين الأفراد المؤهلين لدعم DCEO كجزء من اللجنة الاستشارية.
- اقتراح الفرص لزرع التعاون مع نشطاء الامتثال بما في ذلك المنظمات الدولية ، وجمعيات البنوك ، والبنوك المركزية ، والمنظمين ، والوكالات الحكومية.
- الترويج للمجموعة في ارتباطاتها الرئيسية بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات.
- توفير الدعم والموارد للمجموعة حسب الضرورة بما في ذلك ما يتعلق بترتيبات الندوة عبر الإنترنت.

حليف استراتيجي - التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية

بصفتها عضوا في التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية شكلت المجموعة تحالفًا استراتيجيًا مع التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية (GCFFC) - فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]. تقدم كلتا المنظمتين نقاط قوة تكميلية للمبادرات المشتركة ، مع اعتماد التحالف العالمي - فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على بنيته التحتية الدولية لتوفير دعم فني رائد عالميًا ، ومساهمة المجموعة بالخبرة والتواصل مع شبكتها من البنوك الخاصة الرائدة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجالات التعاون الرئيسية هي التالية:

- في عام 2021، حددت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية، "الجرائم المالية القائمة على التجارة" كمجال تعاون رئيسي. تبلور هذا التعاون في الإصدار الرسمي للدليل المرجعي الشامل بشأن الجرائم المالية القائمة على التجارة باللغتين الإنجليزية والعربية في أكتوبر 2022. ويهدف الدليل إلى توفير مصدر واحد يسهل الوصول إليه للمعرفة والتعليم لمتخصصي الامتثال والهيئات الإشرافية ومسؤولي الجمارك ووكالات إنفاذ القانون على حدٍ سواء، لخلق فهم متوافق حول كيفية إساءة استخدام النظام التجاري، وما هي الأساليب المتاحة للكشف عن هذه الانتهاكات، وكيف يمكن للسلطات نشر هذه المعلومات لمنع حدوث المزيد من حالات الجرائم المالية القائمة على التجارة.

قام دليل الجرائم المالية القائمة على التجارة بزرع بذور شهادة الجرائم المالية القائمة على التجارة [3]من قبل مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت. تتكون الشهادة من المستوى الأول (فهم التجارة الدولية) والمستوى الثاني (مكافحة الجرائم المالية القائمة على التجارة). عند الانتهاء من المستوى الثاني، يكون المشاركون مؤهلين لإجراء امتحان شهادة معتمد من مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على لقب أخصائي معتمد في الجرائم المالية القائمة على التجارة (http://menafccg.com/ctbfc-certificate/) .

- في عام 2023، شكل التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية مجموعة المؤسسات المالية. ستمثل مجموعة هذه المؤسسات المالية في القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على قضايا مكافحة الجرائم المالية الرئيسية، بما في ذلك التهديدات والاستجابات من أجل تحسين

[2] يهدف التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية إلى تعزيز التعاون الأكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص وإشراك صانعي السياسات في التصدي لتحديات الجرائم المالية في جميع أنحاء العالم. نائب رئيس مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو نائب الرئيس الدائم للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية - فرع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الذي تم إنشاؤه في عام 2021).

[3] تمت الموافقة على برنامج هذه الشهادة مع الجامعة الأمريكية في بيروت من قبل رئيس المجموعة أمين عام اتحاد المصارف العربية، كاستثناء من الاتفاقية الخاصة بمبادرات التعلم والتوعية المشتركة بين المجموعة والاتحاد حيث يتطلب هذا البرنامج خبرة خاصة خارجة عن إطار دعم اتحاد المصارف العربية.

الفعالية الشاملة في مكافحة الجرائم المالية. سيتم تمثيل مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل نائب الرئيس إلى جانب أحد البنوك الأعضاء مما سيمنح البنك العضو تمثيلًا تلقائيًا في مجموعات عمل الخبراء والفروع الإقليمية.

- في عام 2025، أطلقت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية مبادرة مكافحة الرشوة والفساد، التي تهدف إلى دعم جهود المنطقة في مكافحة الرشوة والفساد من خلال بُعدين. يتمثل البُعد الأول في منصة تقييم مخاطر الدول بشأن الرشوة والفساد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تم إنشاؤها باستخدام منصة تصنيف مخاطر الدول التابعة لمجموعة بورصة لندن (LSEG) المعترف بها عالميًا، والمُصممة خصيصًا لتراعي خصوصيات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما البُعد الثاني، فهو أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد للقطاع الخاص، والمُصممة للشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (http://menafccg.com/abc-dashboard/).

اللجنة الارشادية لمجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتكون اللجنة الاستشارية للمجموعة من العضو المؤسس ، ونائب الرئيس السابقين الذين ما زالوا أعضاء نشطين، وسكرتير المجموعة، وممثلين عن الشركاء الاستراتيجيين. تتجه أنشطة اللجنة نحو دعم نائب الرئيس. وبهذه الصفة ، تشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- مساعدة نائب الرئيس في إدارة الشؤون الداخلية للمجموعة بما في ذلك ما يتعلق بالمنتدى السنوي للمجموعة والنفقات وإدارة مجموعات العمل.
- تسهيل تنفيذ استراتيجيات لتوسيع أنشطة المجموعة بما في ذلك التعاون مع نشطاء الامتثال والوكالات الحكومية والعامة والتدريب والتعليم والعلامات التجارية والتسويق والعلاقات العامة والإعلامية والتواصل.
- مراجعة المحاضر والبيانات الصحفية الصادرة داخليا أو خارجيا من قبل المجموعة قبل نشرها.
- يجوز للجنة أيضًا الاعتراف بـ "المساهمين الأفراد" ودعوتهم لدعم أنشطة المجموعة. يلتزم هؤلاء المساهمون بقواعد تشاتام هاوس بموجب هذا الميثاق ويجب عليهم الكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح والمشاركة على نفقتهم الشخصية.

المؤسسات الأعضاء

تم اختيار الأعضاء المؤسسين الأوليين (12 مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بناءً على مساهماتهم المتوقعة في أهداف المجموعة. تكون العضوية عن طريق الدعوة فقط وتقتصر على إما كبير مسؤولي الامتثال أو رئيس مكافحة غسل الأموال / الجريمة المالية في المؤسسة العضو (لا يمكن للأعضاء البدلاء حضور الاجتماعات). وفقًا لتقدير الأعضاء، يمكن للمجموعة دعوة المؤسسات المالية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام إلى المجموعة على أن لا يتعدى مجموع الأعضاء 15 عضواً كحد أقصى.. يتعين على المجموعة مراجعة وإعادة

تقييم مدى كفاية هذا الميثاق على أساس سنوي والتوصية بأي تغييرات مقترحة على الرئيس أو نائب الرئيس لعرضها على الأعضاء للمراجعة والتأكيد. البنوك الأعضاء فقط هي المؤهلة للتصويت على أي مسائل تؤثر على المجموعة بصوت واحد لكل عضو.

النصاب والتصويت

جميع القرارات تتم على أساس "عدم الممانعة". فقط القرارات المتعلقة بعضوية المجموعة أو أي تغييرات متوقعة على الهيكل القانوني للمجموعة تتطلب تصويت الأعضاء. يجب أن يكون عضو المجموعة حاضرًا في الاجتماع للتصويت. تشكل أغلبية الأعضاء النصاب القانوني. إذا لم يتم تحقيق النصاب القانوني أو إذا لم يتم الحفاظ على النصاب مع تقدم الاجتماع بعد إعلان النصاب ، فلا يمكن طرح القرارات للتصويت. سيتم اتخاذ جميع القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة. يشكل البنك العضو الرئيسي مع بنك عضو فرعي (شركة تابعة) صوتًا واحدًا. فقط في حال عدم الاتفاق، يقوم الرئيس أو نائب الرئيس بالتصويت النهائي.

تشاتام هاوس

تخضع جميع الاجتماعات لقواعد Chatham House (آراء الأعضاء خاصة بهم وليست آراء منظماتهم ، ولا حضور صحفي ، ولا توجد تقارير عن الأفراد في أي توصيات).

المشاركة

لكي تحقق هذه المجموعة هدفها، يجب أن يكون الأعضاء متاحين لحضور كلا الاجتماعين كل عام شخصيًا. إذا لم يتمكن كبير مسؤولي الامتثال أو رئيس مكافحة غسل الأموال / الجريمة المالية من حضور اجتماعين متتاليين، فيمكن للأعضاء التصويت لإزالة العضو المذكور من المجموعة وترشيح مؤسسة بديلة مناسبة لتصبح عضوًا.

إختيار العضوية

يتم اختيار العضوية كعملية ترشيح واختيار للمجموعة. يجب اختيار المؤسسات بأغلبية الأصوات لضمان عمل المجموعة في ظل عملية اختيار ديمقراطية. ينضم الأعضاء المحتملون في البداية إلى المجموعة بصفة مراقب لمدة ستة أشهر وبعد ذلك يقوم الأعضاء بإجراء تصويت آخر على العضوية الرسمية. لا يوجد شخص أو كيان واحد مسؤول عن اختيار العضوية.

مجموعات العمل

يمكن للرئيس أو نائبه تفويض الصلاحية إلى مجموعة عمل أو أكثر، يقودها أحد الأعضاء، وذلك للعمل في مشاريع محددة أو مبادرات أخرى على النحو المتفق عليه من قبل المجموعة. هذا و يمكن لرئيس مجموعة العمل دعم مجموعته بخبراء آخرين متخصصين في شؤون معينة سواء أكانوا من المصارف الأعضاء أو من غير الأعضاء، و يشمل ذلك خبراء من مؤسسات غير مالية /القطاع الحكومي . يجب على مجموعات العمل رفع تقاريرها حول استنتاجاتها وتوصياتها لنائب الرئيس.

فرع أوروبا

يُعد الفرع، الذي تم إطلاقه رسميًا عام 2021، الذراع الإقليمي للمجموعة ويعمل كهيئة متميزة تحت مظلة المجموعة. ويهدف إلى توسيع نطاق وصول المجموعة إلى المؤسسات المالية العربية في جميع أنحاء أوروبا من خلال إنشاء شبكة دعم لمشاركة أدوات أفضل الممارسات ، وتعزيز حوكمة الامتثال ، وتعزيز العلاقات مع المجتمعات المصرفية الدولية بما في ذلك الجهات الرقابية. سيعمل عضو المجموعة كعضو دائم في اللجنة الاستشارية لفرع أوروبا ويقدم تحديثات منتظمة لأعضاء المجموعة حول أنشطة فرع أوروبا.

الضيوف

يجوز للسلطات التنظيمية والخبراء المتخصصين من الشركات الاستشارية أو مزودي الخدمة أو البنوك الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو البنوك الدولية المشاركة بناءً على دعوات خاصة يوافق عليها الرئيس أو نائب الرئيس أو الأعضاء.

VI. الأمور اللوجستية

جلستان عامتان كل عام: أحدهما شخصي والآخر افتراضي (اجتماعات افتراضية إضافية حسب تقدير الرئيس أو نائب الرئيس). هيكل الاجتماع: مناقشة المائدة المستديرة.

جدول الأعمال

اليوم الأول:	من 6:30 مساء و لغاية 7:30 مساء	إجتماع تمهيدي ، يليه عشاء عمل مع متحدثين
اليوم الثاني:	من 8:30 صباحاً و لغاية 4:30 بعد الظهر	إجتماع رسمي مع غداء عمل

المؤسسات/الأعضاء المؤسسون

تمثل اللائحة أدناه المؤسسات المالية التي تم الاتصال بها لتشكيل الأعضاء المؤسسين للمجموعة. سوف تقوم المجموعة باستكمال قائمة الاعضاء النهائية بشكل رسمي خلال الاجتماع الأول للمجموعة.

المؤسسات التي قامت بتأسيس المجموعة / الأعضاء

رئيس المجموعة

السيد وسام فتوح، أمين عام إتحاد المصارف العربية

نائب الرئيس

السيد مايكل ماتوسيان، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة مراقبة الالتزام – البنك العربي

الفترة: من أيلول 2016 – أيلول 2018

السيد وحيد راثور، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة الامتثال – بنك ابو ظبي التجاري

الفترة: من أيلول 2018 – كانون الثاني 2019

السيد مايكل ماتوسيان، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة مراقبة الالتزام – البنك العربي

الفترة: من فبراير 2019 – سيتم تحديد المدة لاحقا

المؤسسة	الدولة	
بنك أبو ظبي التجاري	الامارات	
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	
البنك العربي	الأردن	
بنك مصر	مصر	
بنك المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	
بنك بلوم	لبنان*	
بنك مسقط	سلطنة عمان	
بنك الإمارات دبي الوطني	الامارات	
بنك المشرق	الامارات	
البنك الأهلي المصري	مصر	
بنك الكويت الوطني	الكويت	
بنك قطر الوطني (انضم كانون الثاني 2019)	قطر	
سيتم تحديده لاحقا	السعودية**	

بنك عودة كان عضوا في المجموعة (2016-2024)

مجموعة سامبا المالية كانت عضوا في المجموعة (2018-2019). كانت لجنة مكافحة غسل الأموال - المملكة العربية السعودية مراقبًا (2020).